الفصل الثالث

عائلة الطغيان

«يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون، أي عند انتهاك القانون، و إلحاق الأذى بالآخرين»

جون لوك «في الحكم المدني» فقرة 202

«الشرطي الذي يجاوز حدود سلطاته يتحول إلى لص أو قاطع طريق.. كذلك من يتجاوز حدود السلطة المشروعة، سواء أكان موظفًا رفيعًا أم وضيعًا، ملكًا أم شرطيًا. بل إن جرمه يكون أعظم إذا صدر عمن عظمت الأمانة التي عُهد بها إليه»

جون لوك «في الحكم المدني» فقرة 202

تمهيد

أفراد هذه العائلة «غير الكريمة»، كثيرون، إذ يبدو أنها هي التي حكمت فترة طويلة من التاريخ. وتعطينا كتب التاريخ العظيمة انطباعًا أن عدد «الطغاة» و«المستبدين»، يفوق بشكل هائل عدد الحكام الخيرين أو الصالحين، وأن هؤلاء الطغاة كانوا دائمًا موضوعًا للكراهية والخوف،

ولم يكونوا أبدًا موضوعًا للحب والإعجاب..»[1] ومما يؤكد ذلك ما يذهب إليه فقهاء القانون من أن استقرار القوانين الدستورية لم يكن أمرًا سهلاً، فهي لم تصدر إلا بعد جهاد الشعوب وكفاحها، واستشهاد الكثيرين من أبنائها، لكي تستخلص الشعوب حقوقها من مغتصبيها، وقد سجل التاريخ أن الدساتير لم تصدر إلا بعد ثورات شعبية، أو ضغط قوي من جانب الشعب على حكامه، حتى في البلاد التي اتسم تطورها السياسي بالهدوء إلى حد كبير مثل إنجلترا.

1- فقانون الماجنا كارتا Magna Carta (العهد الأعظم) صدر عام 1215 - وهو أول وثيقة مدونة في إنجلترا - بعد ثورة الأشراف والكنيسة على الملك «جون» فتحررت الكنيسة، وتحددت حقوق الملك الإقطاعية[2].

2- حدث أكثر من صدام بين البرلمان الإنجليزي والملك شارل الأول عام 1628 أدى إلى الحرب الأهلية، ثم بعد ذلك مع الملك جيمس الثاني عام 1688... إلخ.

دع عنك الثورة الكبرى التي قامت في فرنسا عام 1789 للمطالبة بحقوق الشعب وتأكيد حرياته، والعمل على احترامها. وصدر «إعلان حقوق الإنسان» الذي أصبح وثيقة عالمية نقلت عنه مختلف الدساتير. ومعنى ذلك كله أن البشرية لم تستطع أن تصل إلى الحكم الديمقراطي إلا بعد كفاح مرير. أما الأنظمة لم تستطع أن تصل إلى الحكم الديمقراطي

(1) The Great Ideas, Voi. 3p. 939 (art Tyranny).

(2) د. محمد كامل: «النظم السياسية» ص 5 - 6 دار الفكر العربي بالقاهرة عام 1971.

إلا بعد كفاح مرير. أما الأنظمة اللاديمقراطية المسماة «بعائلة الطغيان» فهي تشمل عددًا كبيرًا من الأنظمة السياسية التي تتفق في أصول وتختلف في فروع ضئيلة القيمة. ومن هذه الأنظمة: الطغيان، الديكتاتورية، الاستبداد، السلطة المطلقة، الشمولية، الأوتوقراطية.. إلخ. وسوف نحاول أن نشرحها في إيجاز.

أولاً: الطغيان

أقدم النظم السياسية عند اليونان، وفي الشرق، ويبدو أن الشاعر اليوناني أرخيلوخوس Archilochus[1]، كان أول من استخدم كلمة طاغية Tyrannos عندما أطلقها على الملك جيجز Gyges ملك ليديا الذي أطاح بملكها السابق، واستولى على العرش. وليس واضحًا ما يعنيه الشاعر على وجه التحديد بقوله:

«أنا لا أهتم بثروة «جيجز Gyges» وأنا لا أحسده. كما أنني لا أغار من أعمال الآلهة. ولا أرغب أن أكون طاغية..»[2]، أكان يقصد بلقب «الطاغية» هنا «المغتصب»، على اعتبار أن جيجز اغتصب عرش ليديا؟. ليس هناك إجابة حاسمة. وعلى أية حال فإن بعض المؤرخين يذهبون إلى احتمال أن تكون هذه الكلمة الجديدة التي استخدمها الشاعر في وصف الملك - وهي كلمة «الطاغية» - كلمة ليدية[3]. ويعتقد البعض الآخر أن

(1) أرخيلوخوس: أشهر شعراء اليونان في الهجاء، عاش في منتصف القرن السابع عشر قبل الميلاد.

(2) A Andrewes: Greek Tyrants p. 26.

(3) ول ديورانت «قصة الحضارة» مجلد 6 ص 225 حاشية 1.

الكلمة الإنجليزية التي تعني طاغية Tyrant قد تكون مشتقة من اسم ترها Tyrha المدينة الليدية. ومعنى اللفظ هو «قلعة»[1].

لكن هناك رأيًا آخر يرد الكلمة إلى القبائل التركية القديمة التي كانت تعيش متفرقة في آسيا العليا، وهي تركستان الحالية: «وكان الفرس يسمون هذه البلاد توران، فكان اسم ترك أو تورانية اسمًا لجنس القبائل المتوحشة. وصار توران عند اليونان بلفظ «تيران» ومعناها طاغية أو عات. ولفظة ترك عند العثمانيين مرادفة لكلمة بربري»[2].

ويذكر البستاني أيضًا تحت مادة «طاغية»:

«ويقال طغى فلان - أي أسرف في المعاصي والظلم، والطاغية: الجبار، والأحمق، والمتكبر، والصاعقة، والمراد به هنا من تولى حكمًا فاستبد وطغى، وتجاوز حدود الاستقامة والعدل، تنفيذًا لمآربه فيمن تناوله حكمه أو بلغت سلطته إليه..»[3].

ويقول كذلك «وفي كتب اللغة أن الطاغية لقب ملك الروم، وقد وردت بهذا المعنى في تواريخ العرب، ولعلهم أرادوا بها معنى يفيد معنى اللفظة

(1) المرجع السابق - وربما كان ذلك لأن أشهر أمثلة في التاريخ القديم كانت من طغاة الإغريق كيبسولس Cypselus طاغية كورنثه، وابنه بريندر Periender الذي استمرت سيطرته على كورنثه أربعين عامًا.
وأورثا جوراس Orthagoras طاغية سيكون Siconn، وثراسيبولوس Thracybu - Ius طاغية ملطية.

(2) دائرة معارف البستاني، المجلد السادس - دار المعرفة، بيروت ص 93.

(3) المرجع السابق، المجلد الحادي عشر ص 165.

اليونانيــة «تيرانوس» وأصل معناها عندهم ملك أو أمير، ووردت بهذا المعنى في بعض كتبهم وكتب الرومان»[1].

والواقع أن البستاني يخلط هنا بين كلمة «طاغية» وكلمة «مستبد» التي أطلقها الأباطرة البيزنطيون على أبنائهم، على نحو ما سنعرف بعد قليل، رغم أنه هو نفســه يدرك أنهما كلمتان متمايزتان، يقــول: «ربما خلط البعض بين الطاغية والمســتبد من الحــكام، فالبون بينهما بين عظيم، فالمســتبد من تفرد برأيه واستقل به، فقد يكون مصلحًا يريد الخير ويأتيه، أما الطاغية فيستبد طبعًا مسرفًا في المعاصي والظلم، وقد يلجأ في طغيه إلى اتخاذ القوانين والشرائع ســترًا يتســتر به، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور، والظلم، والفتك برعيته، وهضــم حقوقهــا. وقد يكيــف فظائعه بقالــب العدل فيكــون أشر الطغاة. وأشدهم بطشًا بمن تناولتهم سلطته. وقد اختصت الأمم والكتبة لقب طاغية بالملوك، ولم يطلقوه على كل من طغى منهم..»[2] والبستاني يشير هنا إلى أن لقب «الطاغية» مصطلح سياسي يطلق على الحاكم المتعسف، على الرغم من أنه لغويًا قد يطلق على الأفراد أيضًا، وسوف نرى أفلاطون، فيما بعد، يوسع معنى اللفظ ليطلق على الحاكم وعلى الفرد في أن معًا. ويشــكو البســتاني من أن الناس يمكن أن تتقبل «الطغيان» بغير شكوى أو تذمر، وهي الصفة التي ســوف يلصقها أرســطو بالشرقيين، ويرى أنهم يحملــون طبيعة العبيد، ولهذا السبب لا يتذمرون من حكم الطاغية.

«وفي التاريــخ مــا يشــير إلى أن الرعيــة قــد تبكــم، أولاً تبالغ في

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع نفسه.

الشكوى إذا تسلط طاغية عليها، كأن الجبن يأخذ منها كل مأخذ فيخمد أنفاسها وترضخ صاغرة، كأنها تتقي شر نقمته(*). خلافًا لما لو اعتدلت السلطة فتجاهر الرعية بمطالبها، ولا يحول بطش الطاغية دون تألبها، والمطالبة بما تروم من حقوق»[1].

ويختم البستاني حديثه عن «الطاغية» بطرح المشكلة التي كثيرًا ما أثيرت في تاريخ الطغاة، وأعني بها السؤال: أيجوز قتل الطاغية؟! «رأت العلماء»، في كل عهد وآن، أن للأمم أن تلجأ إلى ما تيسر لها من الوسائل تخلصًا من الطغاة، وسوغوا لها الفتك بهم، فأتاحوا لها قتلهم، ولم يعتبروا من قتل طاغية مجرمًا، بل أوجبت له بعض القوانين المكافأة. قال شيشرون عن قوانين اليونان إنها تقضي بمنح من قتل طاغية الجائزة الأولمبية. وله أن يسأل القاضي ما يتمنى وعلى القاضي إجابة سؤاله! فهو قانون يجيز القتل، وقال بعضهم بوجوب نبذه لأن الطغى مسألة يستكره حسمها بالسيف»[2] وسوف نعود إلى هذه المشكلة فيما بعد. وعلينا الآن أن نستكمل تاريخ هذا المصطلح.

(*)

«حين يصير الناس في مدينة ... ضفادعًا مفقوءة العيون،
فلا يثورون ولا يشكون، ... ولا يغنون ولا يبكون،
ولا يموتون ولا يحيون، ... تحترق الغابات، والأطفال، والأزهار. تحترق الثمار
ويصبح الإنسان في موطنه ... أذل من صرصار..!»

نزار قباني - الأعمال السياسية ص 17 «قصيدة الممثلون» بيروت 1974.

(1) دائرة المعارف للبستاني، المجلد الحادي عشر ص 165.

(2) المرجع السابق ص 166.

الواقـع أن كلمـة «الطاغية Tyrant» لم تكن تعـني بالضرورة في بداية اسـتخدامها، حاكـمًا شريـرًا، ففـي العصـور اليونانية القديمـة، وعلى وجه التحديـد في القرنين السـابع والسـادس قبل الميلاد، كانـت الكلمة تعنى، في بعض اسـتخداماتها، «ملك» أو «حاكم»، بل قد يسـمى الملـك بالطاغية في سـياق المديح أو المجاملة. ثـم بدأت الكلمة تحمل معـنى كريهًا - هو الذي لا تـزال تحمله حتـى الآن - ابتداء من الجيل الثاني من طغـاة الإغريق. ففي العصر الكلاسـيكي[1]، سرت شـحنة مـن الكراهية لكل من يشـتم منه أنه يعمل على تنصيب نفسـه «طاغية»[2]. ومع ذلك فقد اسـتخدم «أسخيلوس» و«سـوفكليس» في القـرن الخامس كلمـة طاغيـة Tyrannos لترادف لفظ «الملك»[3].

غير أن فلاسفة القرن الرابع قبل الميلاد، لاسيما أفلاطون وأرسطو - كما سـنرى فيما بعد - أعلنوا بوضوح حاسم التفرقة بين اللفظين، فلفظ «الملك» يطلق على الحاكم الجيد أو الصالح، في حين تطلق كلمة الطاغية على الحاكم الفاسد أو الشرير[4].

وعندما اعتزل «صولون Solon» السياسـة وتفرغ للشـعر، نجده يشير إلى أنه رفض أكثر من مرة أن يكون «طاغية»، ويمكن أن نفهم ما الذي كان يعنيـه الطغيان في أثينا في ذلـك الوقت؛ لقد كان «صولـون» يقصد أنه كان متساهلاً للغاية مع الأرسـتقراطيين، وأنه رفض مصادرة أملاكهم وأراضيهم

(1) راجع هذا العصر في بحثنا «أفلاطون والمرأة» ص 24 وما بعدها.
(2) A. Andrewes: Greek Tyrants p 20.
(3) Ibid.
(4) Ibid, p. 21.

وإعادة توزيعها، كما هي عادة الطغاة عندما يصلون إلى الحكم. وهذا ما فعله كبسيلوس Cypselus طاغية كورنثة الشهير عام 650 قبل الميلاد، الذي يفتتح المؤرخون به «عصر طغاة الإغريق»(*) وخلفه ابنه بريندر Periander (652 - 585 ق. م) ولقد اهتمت معظم الآداب القديمة، التي تحدثت عن الطغاة، اهتمامًا خاصًا بالفرص غير العادية المتاحة أمامهم للاستمتاع باللذات الحسية المختلفة (ومن هنا كان أفلاطون بارعًا عندما جعل غاية هذا الحكم إشباع شهوات الحيوان الأكبر) على نحو ما سنعرف بعد قليل[1] وعندما فسر صولون لأصدقائه سبب رفضه لوظيفة «الطاغية» ركز كل حديثه حول المغريات المادية التي يكون الطغاة قلقين بشأنها.

(*) يؤرخ عادة لعصر طغاة الإغريق ابتداءً من اعتلاء هذا الطاغية عرش كورنثه (عام 650 ق. م) وينتهي بطرد أبناء الطاغية بيزستراتوس pesistratus من أثينا (عام 510 ق. م) أي ما يقرب من قرن ونصف وقعت فيها المدن اليونانية تحت سيطرة حفنة من الطغاة لأسباب مختلفة، وإن كان من بينها خيوط مشتركة منها المعاناة من الظلم والاضطهاد في الداخل، وعدم الإحساس بالأمن نتيجة لهجمات الغزاة من الخارج.
ويمثل طغاة الإغريق نقطة تحول في التطور السياسي اليوناني، فهناك نظام قديم ينهار (النظام الإقطاعي) ونظام جديد لم يستقر بعد، وربما كان تركيز الثروة في أيد قليلة تركيزًا وخيم العواقب من أهم الظروف التي مهدت لظهور الطغيان، راجع في ذلك كتاب أندروز «طغاة الإغريق» The Greek Thrants لاسيما الفصل الأول. وأيضًا د. محمد كامل عياد «تاريخ اليونان» الجزء الأول ص 337 وما بعدها، دار الفكر بدمشق - ط 3 عام 1985. وكذلك ول ديورانت «قصة الحضارة» مجلد 6 ص 225 وأيضًا د. عبد اللطيف أحمد علي «التاريخ اليوناني» الجزء الأول ص 162 - دار النهضة العربية - بيروت عام 1976.

(1) أفلاطون الجمهورية ص 571 (والترجمة العربية للدكتور فؤاد زكريا ص 496 - 497) والحيوان الأكبر هو الطاغية الجاهل الذي يرضي شهواته، ولا يخضع لحكم العقل، فالطاغية «شخص كتب عليه أن يأكل أولاده!» على حد تعبير أفلاطون.

أما من حيث الشكل الدستوري لهذا الضرب من ضروب الحكم، فلم يكن للطغيان دستور، ولا للطاغية مركز رسمي محدد، فإذا ما أطلقت عليه البلاد لقب «ملك» أو «طاغية» فلا يهم، لأن المحور الأساسي هو الاعتراف بسلطانه، ويتمركز جميع السلطات في يده، فلا قانون إلا ما يأمر به - حتى ولو خالفت أوامره القوانين القديمة للبلاد، بل إنه هو نفسه قد يصدر أمرًا جديدًا (قانونًا جديدًا) يخالف ما أصدره قبل ذلك، ولهذا فليس ثمة غرابة إذا ما وجدنا التناقض شائعًا في حكم الطغاة! فقد تكون (القوانين) أو القرارات التي أصدرها مبنية على الانفعال، والانفعال بطبيعته وقتي ومتقلب، وقد يكون القرار بالغ الخطورة لأنه يمس حياة إنسان مثلاً![*].

لكن مع نمو الديمقراطية في اليونان أصبح الحكم الذي ينفرد به رجل واحد أمرًا بغيضًا، ومن ثم ازدادت الكراهية للطغيان، بل أصبح قتل الطاغية Tyran - nicide واجبًا وطنيًا[1]، وفي القرن الرابع لخصت الفلسفة اليونانية

(*) الأمثلة كثيرة في تاريخنا، فقد يحكم الخليفة المهدي على شاعر بالموت (صالح بن عبد القدوس البصري) فيأتي إليه يستسمحه ويمدحه بيتين من الشعر فيعفو عنه، ولكنه قبل أن يخرج من الباب يتذكر شعرًا سيئًا آخر له فيطلبه ليقول له ألست القائل كذا وكذا؟! ويحكم بإعدامه. تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 275، وقد تعترض امرأة طريق «المهدي» قائلة: يا عصبة رسول الله انظر في حاجتي. فيقول: ما سمعتها من أحد قط!. اقضوا حاجتها وأعطوها عشرة آلاف درهم. هكذا دون أن يعرف ما حاجتها!.. المرجع نفسه ص 274، وقد يقول شخص للسفاح: سمعت بألف ألف درهم وما رأيتها قط؟! فأمر فأحضرت، وأمره بحملها معه إلى منزله! يعطيه مليونًا من الدراهم لأنه سمع بها ولم يرها قط! أي ارتجال وسفه وإهدار للمال العام!
(انظر في ذلك تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 258).

(1) أفلاطون الجمهورية ص 751.

- ممثلة في أفلاطون ثم أرسطو - هذه الكراهية للطاغية الذي أصبح حكمه أسوأ أنواع الحكم على ظهر الأرض، على نحو ما سنعرف بعد قليل عند الحديث عن نظرية هذين الفيلسوفين عن الطاغية. ويهمنا الآن أن نلخص أهم السمات العامة للطغيان التي يمكن استخلاصها من تاريخ «طغاة الإغريق» فيما قبل ظهور الفلسفة:

1- الطاغية رجل يصل إلى الحكم بطريق غير مشروع، فيمكن أن يكون قد اغتصب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات، أو القهر أو الغلبة بطريقة ما. وباختصار هو شخص لم يكن من حقه أن يحكم لو سارت الأمور سيرًا طبيعيًّا، لكنه قفز إلى منصة الحكم عن غير طريق شرعي، وهو لهذا:

«يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحاكهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب والمعتدي، فيضع كعب رجله في أفواه ملايين من الناس لسدها عن النطق بالحق، والتداعي لمطالبته»[2].

2- لا يعترف بقانون أو دستور في البلاد بل تصبح إرادته هي القانون الذي يحكم، وما يقوله هو أمر واجب التنفيذ، وما على المواطنين سوى السمع والطاعة.

3- يسخر كل موارد البلاد إشباع رغباته أو ملذاته أو متعه التي قد تكون، في الأعم الأغلب، حسية، وقد كانت كذلك بالفعل عند طغاة

(2) عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد، ومصارع الاستعباد» ص 340 من نشرة الدكتور محمد عمارة «الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي» الهيئة المصرية بالقاهرة عام 1970.

اليونـان الأقدمين، وربمـا كانت كذلك في الشرق القديم والوسـيط أيضًـا، أو قد تكون «متعتـه» في طموحاته إلى توسـيع ملكه، وضم المدن المجاورة أو الإغارة عـلى بعضها لتدعيم ثروته.. إلخ، أو إقامة إمبراطورية... إلخ.

4- ينفرد مثل هذا الحاكم بخاصية أساسية، في جميع العصور، وهي أنه لا يخضع للمسـاءلة، ولا للمحاسـبة، ولا للرقابة من أي نوع! والواقع أن الطغيـان في أي عصر: «.. صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب محققين..»[1]، والحكومة لا تخرج من هذه الصفة ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة، والمحاسـبة التي لا تسـامح فيها[2] ومـن هنا ينبغي علينـا ألا نندهش عندمـا نقـرأ في كتب الـتراث أن الوليد بـن عبد الملك اسـتفسر ذات مـرة في عجب، «أيمكن للخليفة أن يحاسـب..؟!»[*] والسـؤال هنا عن الحساب من الله. دع عنك أن يجرؤ البشر على ذلك.

(1) عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد» ص 338.

(2) المصدر نفسه ص 339.

(*) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 223، وعندما تولى أبوه «عبد الملك بن مروان» الخلافة صعد المنبر ليلقي الخطبة الدستورية التي توضح سياسته القادمة جاء فيها: «والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا ألا ضربت عنقه، ثم نزل»!.
تاريخ الخلفاء ص 219، وعندما تولى ابنه يزيد الخلافة عام (71هـ) «.. أتى بأربعين شيخًا فشهدوا له: ما على الخلفاء حساب ولا عذاب» المرجع نفسه ص 246، وعندما أرسل ابن المقفع للمنصور كتابًا صغير الحجم عظيم القيمة أسماه «رسالة الصحابة» نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه وحسن سياسة الرعية! عوقب لأنه تجرأ على النصح والإرشاد وليس المديح الإشادة!، بتقطيع أطرافه قطعة قطعة (وأحمى له تنورًا=

والواقع أن هـذه الخاصية بالغة الأهمية لأنها العلامة الحاسـمة التي تفرق بين عائلة الطغيان، أيًّا كان أفرادها، وبين الأنظمة الديمقراطية التي يحاسـب فيها رئيـس الدولة كأي فرد آخر، فـلا أحد يعلو على القانون فعلاً لا كلامًا ولا خطابة.

5- وهكذا يقترب الطاغية من التأله، فهو يرهب الناس بالتعالي والتعاظم، ويذلهم بالقهر والقوة وسلب المال حتى لا يجدوا ملجأ إلا التزلف له وتملقـه!.. وعوام الناس يختلط في أذهانهم الإله المعبود والمسـتبدون مـن الحكام.. «ولهذا خلعوا على المسـتبد (أو الطاغية) صفات الله: كولي النعم، والعظيم الشـأن، والجليل القدر، ومـا إلى ذلك! وما من مسـتبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك فيها الله، أو تربطه برباط مع الله، ولا أقـل من أن يتخذ بطانة من أهـل الدين يعينونه عـلى ظلم الناس باسـم الله»[1] وبذلك يصبح هـو: الحاكم، القاهر، الواهب، المانع[2]، الجبار، المنتقـم، المقتدر، الجليل، الملك، المهيمن، المهيب، الركن.. إلى آخر الأسـماء الحسـنى التي تسمى بها واحد من

= وجعل يقطعه إربًا إربًا ويلقيه في ذلك التنور حتى حرقه كله، وهو ينظر إلى أطرافه كيف تقطع ثم تحرق، وقيل غير ذلك في وصف قتله!!. البداية والنهاية لابن كثير - الجزء العاشر ص 99 - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

وهناك عشرات الأمثلة من التاريخ القديم والحديث! وسوف نعود إليها فيما بعد.

(1) أحمد أمين «زعماء الإصلاح في العصر الحديث» ص 275 - 276.

(2) «لن أستريح حتى يأكل الملايين الثلاثون - وهم سكان مصر في أيامه - من يدي هذه، أي: أن يكون هو المعطي الوهاب، ولا معطي ولا وهاب غيره. ويكون هو الباسط والقابض، فلا رزق ولا مال إلا من كفه! «باشوات وسوبر باشوات» ص 161 د. حسين مؤنس - دار الزهراء للإعلام العربي - القاهرة 1984.

أعتى طغاة الشرق في تاريخنا المعاصر، دون أن يجد في ذلك حرجًا ولا غضاضة! ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 22، 23].

ثانيا: الاستبداد Despotism

كلمة المستبد Despot مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوتيس Despotes التي تعني رب الأسرة، أو سيد المنزل، أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري، إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة، أو السيد على عبيده.

وهذا الخلط بين وظيفة الأب في الأسرة التي هي مفهوم أخلاقي، ووظيفة الملك الذي هو مركز سياسي يؤدي في الحال إلى الاستبداد، ولهذا يستخدمه الحكام عندنا في الشرق للضحك على السذج، فالحاكم «أب» للجميع أو هو «كبير العائلة»، وهذا يعني في الحال أن من حقه أن يحكم حكمًا استبداديًّا، لأن الأب لا يجوز - أخلاقيًّا - معارضته، ولا الاعتراض على أمره، فقراره مطاع واحترامه واجب مفروض على الجميع.. إلخ. فينقل هذا التصور الأخلاقي إلى مجال السياسة، ويتحول إلى كبت للمعارضة أيًّا كان نوعها!! وتصبح الانتقادات التي يمكن أن توجه إليه «عيبًا»، فنحن ننتقل من الأخلاق إلى السياسة، ونعود مرة أخرى من السياسة إلى الأخلاق، وذلك كله محاولة لتبرير الحكم الاستبدادي.

والواقع أن الحاكم الذي يبرر حكمه «بأبوته» للمواطنين، يعاملهم كما

يعامل الأب أطفاله، على أنهم قُصر غير بالغين أو قادرين على أن يحكموا أنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية[1].

وها هنا يفرق «جون لوك» تفرقة واضحة للغاية فيقول إن سلطة الأب ليست سلطة سياسية، وإنما هي أخلاقية بالدرجة الأولى بمقدار ما يكون الأب ولي أمر أطفاله، من ثم فعندما يغفل العناية بهم يفقد سلطانه عليهم، فهي تقترن بإطعامهم، وتربيتهم، ورعايتهم. ولهذا كانت من حق الرجل الذي يتولى أمر طفل لقيط أو طفل يتبناه، كما هي من حق الأب الطبيعي. وإنجاب الأب لبنيه لا يسبغ عليه السلطة بالنسبة لهم إذا انتهت عنايته بهم عند حد الإنجاب فحسب.. ومن هنا فإن سلطة الأب تنتقل إلى الأم إذا توفى الأب وكان الأولاد لا يزالون صغارًا.. ولهذا ينبغي عليهم طاعة الأم ما داموا في سن القصور، لكن لا الأب ولا الأم بمثابة السلطة التشريعية على الأبناء. فإذا بلغوا سن الرشد، انتهت سلطة الأب عليهم، فلا يحق له أن يتصرف في شؤون ابنه، كما لا يحق له أن يتصرف في شؤون أي شخص غريب. وهكذا يستقل الابن ويبدأ، مثله مثل أبيه، في الخضوع لسلطة القانون السياسي في البلاد. غير أن هذا الاستقلال لا يعفي الابن من إكرام الوالدين الذي تحتمه الأخلاق[2].

وها هنا أيضًا لا ينبغي أن نخلط بين مجالي الأخلاق والسياسة، فاحترام

(1) The blackwell's Encyclopedia of political Thought p. 120.

(2) بل يحتمه الدين أيضًا لدرجة أن القرآن يذكره بعد التوحيد مباشرة ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: 23] بل يذهب العهد القديم إلى حد القول إن «كل إنسان سب أباه أو أمه فإنه يقتل» سفر اللاويين إصحاح 20: 9.

الوالديـن و إكرامهما واجـب تفرضه الأخلاق على كل ابـن حتى ولو كان «هـو الملك الجالس على العرش» على حد تعبـير لوك»[1] لكن هذا الواجب لا يحد من سلطته، بمعنى أنه لا ينبغي له أن يخضع في تصريفه لشؤون الدولة لسلطة الوالدين.

ومن ثم فطاعـة الوالدين هنا تختلف أتم الاختـلاف عن طاعة القانون فطاعة الوالد أخلاقية، واحترامه واجب أخلاقي، وسوف يظل هذا الاحترام قائمًا حتى بعد أن يبلغ الابن سـن الرشد، وينتهي جون لوك من هذا كله إلى القول إن «السلطة السياسية وسلطة الأب تختلفان أتم الاختلاف، وتتمايزان أشـد تمايـز، لأنهما تقومان على أسـس مختلفـة كل الاختـلاف، وتهدفان إلى أغـراض مختلفة، حتـى إن كل ملك ما زال والداه على قيـد الحياة مدين لهما بالواجب والطاعة - شـأنه في ذلك شـأن أحط أفراد رعيته تجاه أبويه - دون أن يشـمل ذلك أي درجة من تلك السـلطة التي يمارسها الملك أو الحاكم على رعيته»[2].

ولقـد ظهر هـذا مصطلح «المسـتبد» لأول مـرة إبان الحرب الفارسـية الهيلينيـة في القـرن الخامس ق. م وكان أرسـطو هو الذي طـوره وقابل بينه وبـين الطغيان، وقال إنهما ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد. أما الاسـتبداد - وهو النظام الملكي عند «البرابرة» على ما يقول أرسطو - فهو يتسـم بسـمة آسـيوية هي خضوع المواطنـين للحاكم بإرادتهـم، إنهم عبيد بالطبيعة! فالحاكم الآسـيوي المطلق هو وحده الحر، وهذه الإمبراطوريات

(1) John Lockes: Two Treatises of Government p. 149 (Everyman - 1988).
(2) Ibid.

الآسيوية الاستبدادية معمرة، مستقرة، وممتدة - أي طويلة الأجل، لأنها تعتمد على قبول ورضاء ضمني من الرعايا الذين يحكمون بوساطة القانون، ويتبعون مبادئ وراثية في الحكم.. وأصبح مصطلح المستبد يعني عند أرسطو: (أ) رب الأسرة (ب) السيد على عبيده (جـ) ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد». ولهذا السبب كان الاستبداد عاديًّا عند الآسيويين، وحالة مرضية شاذة عند اليونانيين!».

والاستبداد يشبه الطغيان في جانب، ويختلف عنه في جانب آخر، فأرسطو يقصر استخدام مصطلح «الطغيان» على اغتصاب السلطة في المدينة، وهي عملية يقوم بها فرد يستخدم الخداع أو القوة لكي يقفز إلى الحكم، وكثيرًا ما يحدث ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الجنود المرتزقة، ولقد جرت العادة، كما سبق أن ذكرنا، أن يحكم الطغاة لمصلحتهم الخاصة، وأن ينغمسوا في إشباع شهواتهم، دون اكتراث بالقانون أو العرف، وأن يقيموا سلطتهم عليا القهر، فليس أسهل عندهم من سفك الدماء(*). ويعتقد أرسطو أن حكم الطغاة غير مستقر بسبب الكراهية التي يبثها

(*) «وكان السفاح سريعًا إلى سفك الدماء، فاتبعه في ذلك عماله بالمشرق والمغرب، وكان مع ذلك جوادًا بالمال» تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 259 «ويؤخذ على المنصور ميله لسفك الدماء... وغدره بمن أمنه.. فقد غدر غدرات ثلاثًا: غدر بابن هبيرة وقد أعطاه الأمان، ولم يبد منه ما يدعوه إلى الفتك به، وغدر بعمه عبد الله بن علي بعد أن أمنه (أسره أولاً ثم قتله!). وغدر بأبي مسلم بعد أن طمأنه..» د. حسن إبراهيم حسن «تاريخ الإسلام جـ 2 ص 35 - النهضة المصرية 1991، فقد قتل أبا مسلم الخرساني مؤسس الدولة العباسية نفسه، كما قتل محمدًا (النفس الذكية) بن عبد الله بن الحسن في الحجاز وأخاه إبراهيم في العراق!! والأمثلة في تاريخنا القديم والحديث لا حصر لها! وسوف نعود إليها فيما بعد.

الحكم التعسفي. ولقد ظل مفهوم الطغيان أكثر أهمية في الفكر السياسي الغربي من العصر الروماني حتى القرن الثاني عشر، وظهرت نظريات تبرر مقاومة الطغاة بل حتى قتلهم.

وكان الأباطرة البيزنطيون هم أول من أدخل مصطلح «الاستبداد» (أو المستبد) في قاموس السياسة. إذ كانوا يطلقون لقب «المستبد» كلقب شرف يخلعه الإمبراطور على ابنه أو زوج ابنته عند تعيينه حاكمًا لإحدى المقاطعات.

وكان الكسيوس الثالث (إنجيلوس) Alxius III Angelus (حكم من 1195 إلى 1205) هو أول من أدخل هذا اللقب، وجعله أعلى الألقاب السياسية مرتبة بعد لقب الإمبراطور[1].

ومع ذلك فقد ظل مصطلح «الطغيان» طوال العصور الوسطى أكثر المصطلحات استخدامًا وأوسعها انتشارًا لوصف الحاكم الشرير أو المغتصب، ثم بدأ مصطلح «الاستبداد» يظهر نتيجة لترجمة مؤلفات أرسطو، لاسيما كتابه «السياسة» وأدت الظروف السياسية التي سادت القرن السادس عشر. سواء داخل أوروبا أو خارجها إلى أن احتل مصطلح الاستبداد مركز الصدارة كمفهوم سياسي، فالزعم بالتفوق الأوروبي، من ناحية، وجد تطبيقات جديدة ارتبطت أحيانًا بالقول إن المسيحية رسالة حضارية. كذلك إحياء الأرسطية من ناحية أخرى، ثم ما دار من نقاش بين الغزاة الإسبان حول عدالة استرقاق الهنود من ناحية ثالثة، وكثيرًا ما كان الرحالة الأوروبيون يحملون معهم تصنيفات أرسطو واتجاهاته الفكرية البغيضة

(1) The Encyclopedia Americana Vol. 9 (art Despot p. 18).

والمثيرة للاستياء في رحلاتهم الاستكشافية عن: السيادة، والرق، والغزو الاستعماري الذي بررته نظريات الاستبداد التي قال بها في صور مختلفة بودان Bodin وجروتيوس Grotius وبوفندروف pufen - Dorf. إلخ.

وكان ماكيافللي Machiavelli[1]. في هذا القرن السادس عشر، هو أول من قارن بين الاستبداد والطغيان، عندما قابل بين النظام الملكي في أوروبا، والطغيان الشرقي في الدولة العثمانية، يقول أندرسون P. Anderson: «كان ماكيافللي في إيطاليا في أوائل القرن السادس عشر أول مُنظر يستخدم نموذج الدولة العثمانية، كنقيض للنظام الملكي الأوروبي، فهو في فقرتين من كتابه «الأمير» يحدد د جمود أوتوقراطية الباب العالي The porte كنظام دستوري يختلف عن دول أوروبا»[2]. ثم تبعه في ذلك بودان Bodin، ثم في مرحلة لاحقة برنيه Brenier الذي رأى أن الدولة العثمانية التي بلغت ذروة قوتها في القرن السابع عشر أصبحت نظامًا سياسيًا جديرًا بالدراسة والمناقشة، وأنه لا بد من الكشف عما في هذا النظام من نقائص وعيوب واستخلاصها لتكون خصائص عامة لجميع الإمبراطوريات الشرقية العظمى[3]، وهذه الخطوة الحاسمة هي التي قام بها الطبيب الفرنسي برنيه Brenier الذي قام برحلة طويلة في تركيا، وفارس، والهند، وأصبح الطبيب الشخصي للإمبراطور أرنجزيب Aurangzeb[4].

(1) N. Machiavell: The prince p. 22 Eng. Trans. By W. K. Marriott, Everyman's Library.

(2) perry Anderson: Lineages of the Absolutisit State p. 397, Verso 1989.

(3) Ibid, p. 397.

(4) Ibid, p. 397.

ولقد طـور جـان بـودان J. Bodin (1530 - 1596) نظرية جديدة عن الاستبداد مستخدمًا حججًا من القانون الروماني لتبرير الاستبداد الذي ينشأ نتيجـة لحق المنتصر - في حرب عادلة - في السـيطرة عـلى المهزوم، بما في ذلك حقه في استعباده، ومصادرة ممتلكاته، أو نتيجة لموافقة المهزوم على استعباده مقابل الإبقاء على حياته وحقن دمه[1].

وفي القرنين السـابع عشر والثامن عشر بدأت الارسـتقراطية الفرنسـية بالتوحيـد بين الاسـتبداد ونظـم الحكم الشرقيـة، ثم اتخـذت خطوة كبرى في تطبيـق مفهوم الاسـتبداد على الـدول الأوروبيـة، وكان هدفها الحقيقي الاعـتراض على تركيز السـلطة في يد الملـك لويس الرابع عـشر واحتكاره لها[2].

لكن ظهور مصطلح الاسـتبداد في قاموس الفكر السـياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يرجع في الواقع إلى مونتسـكيو (1689 - 1755) الذي جعل الاسـتبداد أحد الأشـكال الأساسـية الثلاثة للحكم (إلى جانب الحكومتين الجمهورية والملكية) ودان الرق والاستعباد بكل أشكاله بصورة حاسـمة. و إن كان مونتسكيو ينتهي إلى أن الاسـتبداد نظام طبيعي بالنسبة للـشرق، لكنه غريب وخطر على الغرب[3]. وهي نفسـها الفكرة الأرسـطية القديمة: قسمة العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له، وهي بطبيعتها اسـتبدادية، يعامل فيهـا الحاكم رعاياه كالحيوانات أو

(1) Dictionary of the History of the Ideas: Studies of Selected piv - otal, Ideas, Vol. (Despotism).

(2) Ibid.

(3) Ibid.

كالعبيد.. وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شرعية النظام الملكي، لاسيما ما يتطلع منه إلى أن يصبح نظامًا مطلقًا. ولقد وضعت مكانة مونتسكيو الكبيرة في الفكر السياسي، مفهوم الاستبداد في بؤرة النظرية السياسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. غير أن الكُتاب والمفكرين السياسيين جميعًا - في الأعم الأغلب - هاجموا نظرية مونتسكيو وعلى رأسهم فولتير Voltaire (1694 - 1778) الذي سخر من نظرية مونتسكيو عن الاستبداد الشرقي، وقال إنه وضع نظامًا لا مثيل له في أسيا، ولا في أي مكان آخر، بل ذهب إلى أنه كان الأجدر به أن يتأمل الكثير من نظم الحكومات الآسيوية كالإمبراطورية الصينية مثلاً ويحاول تقليدها.

ولقد ذهب بنيامين كونستانت B. Constant (1767 - 1830) الليبرالي الفرنسي (الذي شارك مدام دي ستايل Madame de Stael في عام 1795) إلى أن الاستبداد والطغيان نظامان باليان لا يجوز تطبيقهما إلا على النظم السياسية القديمة وحدها. ودعا إلى حكم ملكي دستوري، الملك فيه يملك ولا يحكم «ذلك لأن السلطة يجب أن تبقى سلطة الشعب كله» ودافع عن مبدأ «الحرية في كل شيء»، وعرف الحرية بأنها «الاستمتاع الهادئ بالاستقلال الفردي»، ولهذا فهو يطالب بدولة ليبرالية تتمتع بالحد الأدنى من السلطات، ويقتصر دورها على وظيفة «أمين صندوق» مهمته تقديم المساعدات لأماكن العبادة دون ممارسة الرقابة عليها.

ولقد تابع الكسي دي تو كفيل Alexis de To Cqueville (1805 - 1859) فكرة كونستانت في اعتبار هذه التصنيفات (الطغيان والاستبداد) قديمة وبالية، ولا تنطبق على المجتمع الجديد الذي هو مجتمع المساواة الذي أسماه

بالمجتمع الديمقراطي، ومع ذلك فقد أشار توكفيل، في تشخيصه لأخطار الحرية التي تفرضها الديمقراطية إلى الاستبداد الديمقراطي، والاستبداد التشريعي، كما أشار إلى طغيان الأغلبية.

وقد أعاد هيجل وماركس التصنيفات القديمة، وأصبح الطغيان والاستبداد هو نظام الحكم الطبيعي للشرق لأسباب ومبررات مختلفة فيما بينهما، وظهر ما يسمى بنمط الإنتاج الأسيوي:

أما هيجل فقد وصف حركة التاريخ بأنها مسار الروح من الشرق إلى الغرب عبر حلقات متتابعة تمثل درجات مختلفة من الوعي بالحرية، ومراحلها الأولى تعبيرات ناقصة تمامًا عما سوف تجسده المراحل المتأخرة بشكل أكثر كفاية وأكثر إقناعًا. ويهمنا من هذه المراحل بالدرجة الأولى «العالم الشرقي» لا لأنه الخطوة الأولى التي خطتها الروح ولا لأنه في أسيا أشرق ضوء الروح، ومن ثم بدأ التاريخ الكلي - كما يقول هيجل[1] - ولكن لأنه عالمنا نحن، فهو أكثر مراحل التاريخ أهمية لنا، إنه تحليل للشخصية الشرقية التي لا يزال الكثير من سماتها السيئة - للأسف الشديد - قائمًا حتى يومنا الراهن[2]، فالحكم استبدادي «شخص واحد حر هو الحاكم»، في الصين، على سبيل المثال، يتربع الإمبراطور على قمة البناء السياسي، ويمارس حقوقه بطريقة الأب مع أبنائه، وها هنا يكون الخلط بين المفهوم الأخلاقي والمصطلح السياسي والذي يجمع بينهما في الأصل كلمة المستبد

(1) هيجل «العقل في التاريخ» ص 171 من ترجمتنا العربية العدد الأول في سلسلة المكتبة الهيجلية - بيروت 1981.

(2) انظر مقدمتنا لترجمة «العالم الشرقي» لهيجل ص 14.

اليونانيـة Despotes، فهـو «كبـير العائلة» الـذي لا يجـوز أن يعترض على رأيـه معترض: إنه أب للجميع، أمره مطـاع، واحترامه واجب مفروض على الـكل، وهم جميعًا متسـاوون في ذلك على نحو مطلـق! والأب هو المشرع» وهـو ينظـر إلى المواطنين على أنهم قُصر على نحو ما يكشـف مبدأ الحكومة الأبويـة البطرياركية. فلا توجد فئات أو طبقات مسـتقلة كما هو الحال في التنظيمات السياسـية المألوفة، وإنما كل شيء يدار ويوجه من أعلى! إذا كان الإمبراطور يتحدث إلى «الشـعب برقة وعطف أبوي»: «فإن الشـعب ليس لديه عن نفسـه إلا أسوأ المشـاعر، فهو لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور، وهذا هو قدره المحتوم! وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم اليومي تدل على مبلغ ضألة الاحترام الذي يكنونه لأنفسـهم كأفراد وبشر». صورة بشـعة للرجل الشرقي كما يمثلها الصينيون القدماء في رأي هيجل[1].

أما «ماركس» فقد فسر الاسـتبداد الشرقي بطريقة أخرى، فقد كان المجتمع الأوروبي هو الأسـاس الذي اعتمد عليه ماركس في تحليله لتطور علاقات الإنتاج وتحديد المراحل الخمس التي مر بها هذا التطور (الشيوعية البدائية - الرق - الإقطاع - الرأسـمالية - الاشـتراكية) لكنه أشار إلى نمط من الإنتـاج لا يتفق مع حرفية هذه المراحل وهو نمط الإنتاج الأسـيوي. ومـا يهمنا هنا أن الزراعة فيه تعتمد على ميـاه الأنهار، وليس على الأمطار كما هو الحـال في أوروبا، الأمر الذي جعل مشروعات الري والتحكم في مياهه من مهام الدولة لا من مهام الأفراد، وقد تطلب ذلك وجود حكومة مركزيـة قويـة هي التـي تقـوم بتوزيع الميـاه. ومن هنا ظهر الاسـتبداد

(1) هيجل: «العالم الشرقي» ص 28.

الشرقي Oriental Despotism في البيئات النهرية في مصر، وبابل، وفارس، والصين.. إلخ. وهي نظرية طورها في القرن العشرين كارل فيتفوجل Karl Wittfogel[1] في كتابه الشهير الذي أصدره عام 1955 عن «الاستبداد الشرقي» وذهب فيه إلى أنه يوجد طريقان لا طريق واحد للتطور التاريخي: أحدهما يؤدي إلى التعددية الغربية، والآخر ينتهي إلى السلطة الشرقية الشاملة والجامعة[2] والواقع أن المثير في نظرية فيتفوجل أمران: الأول أنه يحاول إقامة نظام للسلطة الاستبدادية - غير الغربية - متميز وموثق ببحث موسع يقوم على أساس نظرية عامة تختلف كثيرًا عن بداياتها الماركسية. والثاني أنه أراد أن يسقط هذا النظام الاستبدادي

(1) كارل أوجست فيتفوجل (1896 - 1988) مفكر وعالم اجتماع ألماني أصبح أمريكيًّا عام 1941، ارتبط في بداية حياته بمدرسة فرانكفورت. لكنه لم يكن أحد أعضائها البارزين، هاجر إلى أمريكا عندما اعتلى النازي السلطة عام 1933. أصبح بالتدريج من أعداء الشيوعية السوفييتية، وسوف نعود إلى شرح هذه النظرية في شيء من التفصيل فيما بعد.

(2) قارن في ذلك د. جمال حمدان «شخصية مصر» المجلد الأول ص 120 وما بعدها، وهو ينبهنا إلى أن نضع في الاعتبار عاملاً آخر هو أن مصر «واحة صحراوية» وهي لهذا معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار، وهذا في ذاته يستدعي تنظيمًا سياسيًّا قويًّا متماسكًا في الداخل، وهو وحده جدير بأن يعطي الحكومة سلطة قوية ص 124، وانظر أيضًا في نمط الإنتاج الأسيوي «كتاب أندرسون p. Anderson: Lineage of the Absolutist State p. 462 وانظر أيضًا للدكتور خلدون النقيب دراسة بعنوان «بناء المجتمع العربي. بعض الفروض البحثية» في الكتاب التذكاري للدكتور زكي نجيب محمود الذي أصدرته كلية الآداب بجامعة الكويت عام 1987. وسوف نعود إلى عرض وتفسير نظرية فيتفوجل في الفصل الثاني من الباب الرابع. وانظر د. عبد الغفار مكاوي «جلجامش وجذور الطغيان» المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد 42 شتاء 1993 الكويت.

الشرقي على ممارسات النظام القائم في الاتحاد السوفييتي آنذاك لتفسير السلطة الشمولية الشيوعية على أنها تنويع «للاستبداد الشرقي»[1].

ثالثًا: الديكتاتورية Dictatorship

مصطلح «الديكتاتور Dictator» روماني الأصل، فقد ظهر لأول مرة في عصر الجمهورية الرومانية، كمنصب لحاكم يرشحه أحد القنصلين بتزكية من مجلس الشيوخ، ويتمتع هذا الحاكم بسلطات استثنائية، وتخضع له الدولة، والقوات المسلحة بكاملها في أوقات الأزمات المدنية أو العسكرية، ولفترة محدودة لا تزيد عادة على ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير. ولقد كان ذلك إجراء دستوريًّا، وإن كان يؤدي إلى وقف العمل بالدستور مؤقتًا في فترات الطوارئ البالغة الخطورة[2] وهناك أمران لابد أن ننتبه إليهما بوضوح: الأول أن هذا المنصب بمفهومه الروماني يختلف اختلافًا تامًا عن مفهوم «الديكتاتور» في العصر الحديث، وأقرب مثل عندنا الآن يقربنا من وظيفة الديكتاتور الروماني، هي وظيفة «الحاكم العسكري العام» الذي يعين في أوقات عصيبة تمر بها البلاد لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، ولفترة محددة فقط.

أما الأمر الثاني فهو أن طبيعة نظام دولة المدينة في روما كانت تقتضي اتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية، لأن هذا النظام لم يكن يساعد على مواجهة الطوارئ المفاجئة: كالغزوات، والكوارث، والمؤامرات... إلخ.

(1) The Blackwel's Encyclopedial of political Thought p. 119.

(2) Rogw Scruton: Dictionary of political Thoght p. 127.

فالسلطة موزعة بين قنصلين متساويين، ومجموعة من الموظفين، ومجلس شيوخ، وثلاثة أنواع من المجالس العامة، ولذلك نص الدستور منذ أن وضع على أن يكون للحكومة الحق في أوقات الطوارئ أن توقف سلطات كل هؤلاء الحكام، وأن تسلم الحكم لشخص واحد، جرت العادة أن يكون قائدًا عسكريًّا، «فيصبح هذا القائد الديكتاتور، القيم على الدولة وقت الأزمة، وتنتهي سلطته الاستثنائية بانتهاء الأزمة، ويؤدي عندئذ الحساب عما قام به..» [1].

ولقد كان «الديكتاتور» يُختار في جميع الحالات - إلا حالة واحدة - من طبقة الأشراف، لكن إنصافًا لهذه الطبقة لابد من القول إنها قلما كانت تسيء استخدام هذا المنصب[2]. وقد يتقيد الديكتاتور الروماني بالمدة المحددة (ستة أشهر أو سنة على الأكثر) ولعل خير الأمثلة على ذلك هو «سنسناتس Cincinnatus» (نحو 465 ق. م) وهو قائد عسكري ورجل دولة، عُين ديكتاتورًا نحو عام 458 ق. م، عندما كان الجيش الروماني في خطر، فترك مزرعته، وجمع فرقًا من الجنود، وقام بمساعدة الجيش حتى انتصر ثم تقاعد، وذلك كله في ستة عشر يومًا. ثم استدعى مرة أخرى وعين «ديكتاتورًا» عام 439 ق. م، ولقد أدى مهمته أيضًا ثم عاد إلى مزرعته. أما الاستثناء فهو سلا Sulla الذي عُين عام 82 ق. م ديكتاتورًا لمدة غير محددة، وظل في منصب

(1) روبرت م. ماكيفر «تكوين الدولة» ص 280 - 281 ترجمة د. حسن صعب، ومن المهم أن نلاحظ أنه يؤدي في نهاية مهمته «كشف حساب» عما قام به، وذلك يعني أن هناك رقابة ومحاسبة، وتلك نقطة أساسية تجعله يختلف عن الديكتاتور الحديث الذي لا يحاسبه أحد.

(2) هذه خاصية أخرى تجعل الديكتاتور الروماني يختلف عن الديكتاتور المعاصر.

الديكتاتـور من أواخر عام 82 حتى أوائل عـام 79[1]. والثاني هو «يوليوس قيصر» الذي اتخذ لنفسه سلطات ديكتاتورية لمدة عشر سنوات عام 46 ق. م ثم أعطيت له هذه السلطات مدى الحياة، قبل اغتياله بقليل[2].

لكن مصطلح «الديكتاتورية» في الاستخدام الحديث الذي يعني النظام الحكومي الذي يتولى فيه شـخص واحد جميع السلطات (وفي الأعم الأغلب بطريقة غير مشروعة)، ويُملي أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام بقية المواطنين سوى الخضوع والطاعة. هذا المصطلح لا يكاد يتميز عن مصطلح الاسـتبداد، وكما قيل إنه يمكن أن يكون هناك «مسـتبد عادل أو مسـتنير»، فإنه يمكن أن يكون هناك «ديكتاتور مسـتنير». وهذا هو بالضبط التصور الروماني للوظيفة التي تحمل هذا الاسم (وسوف نعود إلى مناقشة هذا التصور فيما بعد)، فالديكتاتور يمكن أن يوجد على نحو مشروع أو قانوني De Jure كـما كان عنـد الرومان، أو يمكـن أن يوجد كأمر واقـع De facto تفرضه تطـورات معينة على نحو ما يوجد في صورته الحديثة[3]، التي اعتبرها الفقيه الفرنسي المعاصر موريس دوفرجيه M. Duverger (مرضيًا» بالنسـبة لنظم الحكم، فإذا لاحظنا أنها تشـكل النظام السـياسي والعـادي والطبيعي لبعض البلـدان، فهي في هذه الحالة أشـبه بالمرض المزمـن «أو الأمراض المتوطنة!» و إن كانت عارضة في بلد فهي كالمرض الطارئ - لكنها في الحالتين قد تكون معديـة « كالأوبئة المعدية» - فهذا الشر ظهر قديمًا في أسـيا الصغرى، ومنها

(1) د. عبد اللطيف أحمد علي «التاريخ الروماني» ص 83 دار النهضة العربية بيروت 1973.

(2) Roger Scruton: Dictionary of political Thought p. 197.

(3) عند موسوليني (1883 - 1945)، وهتلر (1889 - 1945) وغيرهما.

امتـد وانتشر في جميع أرجاء العالم الهيلليني. كما أن الطغاة يسـتفيد بعضهم مـن بعض فيما يلجأون إليه من طرق وأسـاليب، ومن هنا كانت «العدوى» واردة في الطغيـان أيضًا. أما الوباء الكبير لانتشـار النظم الديكتاتورية فقد ولد مع الثورة الفرنسية عام 1789 ولا تزال امتداداته حتى اليوم[1].

وكما أن الطغيان قد يكون لفرد أو جماعة، فالديكتاتور قد يكون فردًا على نحو ما ضربنا من أمثلة، أو قد يكون جماعة فيما سُمي باسم «ديكتاتورية البروليتاريـا» (الطبقـة العاملـة) Dictatorship of the proletariat، وهـو مصطلح اسـتخدمه ماركـس K. Marx (1818 - 1883) وتبنـاه لوى بلانكي L. A. Blanqui (1805 - 1881) الـذي كتب عـن حاجتنا إلى «ديكتاتورية ثوريـة» ولم يوضح ماركس قط مـا الذي يعيه بهذا المصطلـح، فهو أحيانًا يتحـدث فقط عن «حكـم البروليتاريا». ثم اتخذ المصلـح فيما بعد دلالات واسعة في الفكر الماركسي ليدل على طبيعة ومشروعية سلطات الدول خلال فترة التحول من الثورة إلى المجتمع الشيوعي[2].

رابعاً: الشمولية Totalitarianism

الشمولية، أو مذهب السلطة الجامعة: شكل من أشكال التنظيم السياسي يقـوم على إذابة جميع الأفراد والمؤسسـات والجماعـات في الكل الاجتماعي (المجتمـع، أو الشـعب، أو الأمة، أو الدولة) عن طريـق العنف والإرهاب،

(1) موريس دوفرجيه «في الديكتاتورية» ص 36 وما بعدها، ترجمة د. هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت ط 3 عام 1989.

(2) R. Scruton: A Dictionarty of political Thought p. 197.

ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع في يده كل السلطات. وهو في الغالب شخصية كريزمية Charimatic له قوة سحرية على جذب الجماهير، ولهذا يلقبونه «بالزعيم»[1]، ويطيعونه طاعة مطلقة. والأنظمة الشمولية مصطلح جديد يستخدم في القرن العشرين (الواقع أنه لم يستخدم على وجه الدقة إلا في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن) وهو يتميز عن مصطلح السلطة المطلقة Absolutism والأوتقراطية Auto Cracy. ويشار بهذا المصطلح إلى عدد من الأنظمة تتفاوت خصائصها، إلا أنها تشترك في خواص أساسية هي السيطرة الكاملة للدولة على جميع وسائل الإعلام، مع وجود أيديولوجية معينة توجهها، وقائد يجمع في يده جميع السلطات. والأمثلة كثيرة: إيطاليا في عهد موسوليني، وألمانيا في عهد هتلر و إسبانيا في عهد فرانكو، والبرتغال في عهد سالازار.. إلخ. ولقد عبر موسوليني (1883 - 1945) تعبيرًا جيدًّا عن هذا المذهب في خطاب ألقاه في 28 أكتوبر عام 1925 بقوله: «الكل في الدولة، ولا قيمة لشيء إنساني أو روحي خارج الدولة، فالفاشية[2] Fascism شمولية،

(1) مصطلح «الكاريزما Charisma» مستمد أصلاً من العهد الجديد في النص اليوناني الذي يعني «عطية النعمة الإلهية» وأدخله عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max We - Ber (1864 - 1920) ليعني الصفة الخارقة التي يملكها بعض الأشخاص فتكون لهم قوة سحرية على الجماهير، ولقد ميز فيبر بين كاريزما الفرد التي تنشأ من صفات طبيعية عنده، وكاريزما المنصب المستمدة من الطبيعة المقدسة للمركز.
وفي الفاشية يطلقون على القائد لقب «الزعيم الساحر» الذي قد تغلفه الأساطير، وهو يهتم بالجماهير والإخراج المسرحي، والشعارات الكبرى.. إلخ، فيرتبط «الزعيم» بالشعب ارتباطًا وثيقًا، وقد يرتدي أشكالاً هيستيرية جماعية.

(2) الفاشية Fascism مشتقة من الكلمة اللاتينية Fasces بمعنى جماعة أو حزمة، وهي رمز لأفراد المجتمع عندما يندمجون معًا لإطاعة إرادة واحدة. والكلمة اللاتينية تعني مجموعة الحبال التي يتوسطها ويبرز منها رأس «بلطة» والتي كانت توضع أمام=

والدولة الفاشية تشمل جميع القيم وتوحدها، وهي التي تؤول هذه القيم وتفسرها، إنها تعيد صياغة حياة الشعب كلها»[1].

وعلى ذلك فالدولة الشمولية كتلة واحدة لا تقبل بمبدأ فصل السلطات أو بأي شكل من أشكال الديمقراطية التي عرفها الغرب. وكل معارضة لهذا الكل تحطم بالقوة، فلا رأي، ولا تنظيم، ولا تكتل خارج سلطة الدولة. وفي مقال نشره الفيلسوف الإيطالي جيوفاني جنتيلي Giovanni Gentile (1875 - 1944) بالإنجليزية عام 1928 بعنوان «الأسس الفلسفية للفاشية» استعمل صفة Totalitarian بمعنى الإحاطة والشمول واحتواء كل شيء، في وصفه للنظام الفاشي[2] لكن اللفظ لم يشع استعماله كمصطلح يطلق على أنظمة حكم معينة، إلا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين استعملت هذه الكلمة من قبل أعدائها وأعوانها على حد سواء.

ويمكن أن نلخص أبرز خصائص الشمولية فيما يأتي:

1- ضرب من ضروب الحكم التسلطية يختلف ويتميز عن شتى أنواع الاستبداد والتسلط السابقة (كالفاشية في إيطاليا وألمانيا والاتحاد

= قناصلة الرومان في العصور القديمة كرمز للسلطة، وعندما أسس موسوليني الحزب الفاشي عام 1922 كان هو صاحب التسمية، وأصبح رمز الحبال ورأس البلطة معبرًا عن الوحدة الوطنية (الحبال) تحت إمرة القيادة السياسية (رأس البلطة). قارن روجر سكروتون «معجم الفكر السياسي».

(1) راجع في ذلك الموسوعة الفلسفية العربية المجلد الثاني القسم الأول ص 400 و 408 مادة «التوتاليتارية».

(2) المرجع السابق.

السوفييتي تحت حكم ستالين) وهي تتمسك بالمظهر الديمقراطي لتسويغ سلطتها و إعطاء نظام حكمها طابع الشرعية، فإذا كان الأوتوقراطيون التقليديون يفرضون سلطاتهم دون ادعاء أساس شعبي، فإن الشمولية تلتزم في الظاهر بالمبدأ القائل إن الأساس الوحيد المقبول لشرعية الحكم هو قبول المحكوم بالحاكم وموافقته عليه[1].

2- الترجمة الحقيقية للديمقراطية في المذهب الشمولي هي أن إرادة القائد أو الزعيم هي إرادة الشعب، أو كما ذهب بعض المنظرين عندنا في العهد الناصري هي «ديمقراطية التحسس!» بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس «مطالب الجماهير» و يصدر بها قرارات وقوانين. ولما كان الشعب دائمًا على حق، فإن الزعيم المعبر عن إرادة الشعب هو أيضًا دائمًا على حق!، ولكي يثبت القادة الشموليون أن إرادتهم هي إرادة الشعب فإنهم يلجأون إلى أسلوب الاستفتاء العام، والتصويت «التهليلي»، و بهذه الطريقة يستخرج الزعيم الملهم، والقائد الساحر، من قبعة الديكتاتورية أرنبًا اسمه الديمقراطية.

3- القائد يعبر عن إرادة الشعب، لكن كيف تتكون إرادة الشعب؟، وكيف تتحدد؟ ها هنا يكمن ضعف الديمقراطية: مظاهرة التلاعب بمشاعر الجماهير والسيطرة على الشعب باسم الشعب وباسم الديمقراطية، وظاهرة قديمة قدم الديمقراطية نفسها. وهذا التخوف جعل أفلاطون في القرن الرابع يرفض الديمقراطية - كما سوف نرى بعد قليل - و يعتقد أنه يسهل جدًا تحولها إلى فوضى، كما جعل جون

(1) المرجع نفسه.

استيوارت مل J. S. Mill، (1806 - 1873) والكس دي توكفيل A. De Toqueville (1805 - 1859) في القرن التاسع عشر يتحدثان عن «طغيان الأغلبية!»، إذ يرى «مل» مثلاً أن «طغيان الأغلبية» أصبح الآن يندرج، بصفة عامة، بين الشرور التي ينبغي على المجتمع أن يحترس منها. فهذا الضرب من الطغيان أدهى وأمر من كثير من ضروب الاضطهاد السياسي»[1]. ثم يقول «ومن ثم فإنه لا يكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم وإنما الحاجة ماسة إلى حمايته من طغيان الرأي العام[2]، والشعور السائد، وميل المجتمع لفرض الآراء والمشاعر على الفرد الذي يرفض قبولها..»[3]. والواقع أن «مل» يصف سيكولوجية الأغلبية وتصرفاتها بأنها «لا معقولة»، وهو ما سيعبر عنه علم النفس فيما بعد باسم «غريزة القطيع». ولقد أدرك السياسيون الشموليون هذه الحقيقة، فاتجهوا إلى مشاعر الناس، لا إلى عقولهم، واكتسبوا التأييد من خلال تعطيل «العقل»، وإلهاب المشاعر، وإثارة الحماس بالخطب واللافتات، والشعارات الكبرى[4]، إذ يسهل جذب الجماهير عن طريق العواطف والمشاعر. لأن طريق المناقشات العقلية أو طرح الأفكار قد تثير جدلًا، وبالتالي خلافًا في

(1) J. S. Mill: Utilitarionism P. 68 (Everyman's Library).

(2) قارن المقال الرائع للدكتور زكي نجيب محمود عن الخوف من سطوة الرأي العام وتملقه بعنوان «أهو شرك من نوع جديد؟» في كتابه «رؤية إسلامية» ص 307 - 320 دار الشروق بالقاهرة عام 1987.

(3) J. S. Mill op. Cit.

(4) وهو ما كان يقصده شوقي في مسرحية «مصرع كليوباترا» عندما وصف «الشعب» على لسان حابي بقوله «يا له من ببغاء، علقه في أذنيه!» الفصل الأول - المنظر الأول.

الرأي، والخلاف في الرأي غير مسموح به، لأنه يتعارض مع الرؤية الشمولية التي توحد المجتمع في كل واحد.

4- الاستفادة من تحديث وسائل الإعلام، والاتصال، والإثارة، والترغيب والترهيب للتأثير على جماهير الناس، وتحقيق التطابق المنشود بين إرادة الشعب و إرادة القائد. ومن عجب أن تستخدم التقنية الحديثة التي هي ثمرة الحضارة من قبل الديكتاتوريات الحديثة لتزييف مبدأ حكم القانون، وليستبدل به مبدأ الخضوع لإرادة القائد، واعتبار هذه الإرادة معيارًا مطلقًا ونهائيًّا للخير والشر، وللحق والباطل.. وهكذا نصل إلى مفارقة غريبة. هي أن حركات الشعوب التي كانت تستهدف الإطاحة بالطغيان، تخلق هي نفسها طغيانًا من نوع جديد هو طغيان الجماهير..

خامساً: السلطة المطلقة Absolutism

مصطلح يعني الحكومة المطلقة، نظريًّا وعمليًا، أو الحكومة التي لا يحدها حد من داخلها. وينبغي التفرقة بين الحكومة المطلقة والسلطة المطلقة. فالسلطة متضمنة في الدولة باستمرار، وقد تحدها سلطات أخرى. والحكومة يمكن أن تكون مطلقة حتى دون استيلائها على السلطة المطلقة: وهي تكون كذلك عندما لا تكون هناك كوابح دستورية، فلا يخضع أي تصرف لها للنقد أو المعارضة باسم الحكومة. والحد الأساسي للحكومة هو القانون. والمدافعون عن السلطة المطلقة من أمثال توماس هوبز T. Hobbes (1588 - 1679). وسير روبرت فيلمر (1588 - 1653) في إنجلترا.

وجان بودان J. Bodin (1529 - 1596) والأب جاك بوسيه J. Bousset (1627 - 1704) في فرنسا، كانت تحركهم باستمرار فكرة أن أي حكومة تحتاج إلى سيادة Sovereignty.

«أي إصدار القرارات دون مساءلة. وما دامت السيادة نفسها تمارس عن طريق القانون: كان السيد الحاكم يمكن نقده هو نفسه عن طريق القانون، رغم أن القانون من صنعه!»[1].

والواقع أنه لم يعد لهذا اللفظ معنى محدد الآن، فهو يستخدم، على نحو فضفاض، ليدل على حكومات تمارس السلطة بلا مؤسسات نيابية أو كوابح دستورية. وهو كعضو في «عائلة الطغيان» المشؤومة قد تم التحاقه بالأسرة إبان القرن التاسع عشر بوساطة البونابرتية Bonapartism أو القيصرية - Cae Sarism[2]، وفي القرن العشرين بوساطة المذهب الشمولي، رغم الفروق الدقيقة بين هذه المذاهب. فهو يتميز عن الشمولية بأنه لا توجد فيه رقابة شاملة على كل وظائف المجتمع، وإنما يعبر عن سلطة للحكومة لا تتقيد بقيد[3].

(1) R. Scruton Dictionary of political Thought p. l.

(2) البونابرتية: هي النظام الحكومي الذي اتبعه نابليون الأول ونابليون الثالث، ويرمز إلى الحكومة المركزية الشديدة التي تعتمد على إجراء الاستفتاء من فترة لأخرى للحصول على التفويض باستمرار السياسة التي يتبعها الحاكم، وتطلق هذه التسمية على كل الأنظمة التسلطية القائمة على الاستفتاء الشعبي، الموسوعة السياسية الجزء الأول ص 265 بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت. أما القيصرية فهي الدكتاتورية السياسية للحكم الروسي قبل الثورة الشيوعية، والمضمون السياسي لهذا المصطلح هو الرجعية والإرهاب مع التخلف، المرجع نفسه المجلد الرابع ص 836.

(3) The Black Well Encyclopedia of political Thought p. 1.

ولقد ظهر هذا المصطلح في فرنسا لأول مرة نحو عام 1796، وفي انجلترا، وألمانيا نحو عام 1830، وهو مثل مصطلح «الاستبداد المستنير» مصطلح أعاد المؤرخون صياغته من جديد بعد اختفاء الظاهرة التي كان يشير إليها. وقد كان يستخدم في القرن التاسع عشر، في الأعم الأغلب، على سبيل الازدراء والتحقير. وإن كان مؤرخو النظرية السياسية لا يزالون يستخدمونه، كذلك المهتمون ببناء الدولة من القرن السادس حتى القرن الثالث عشر، حيث يعاود الظهور أثناء المناقشات التي تدور حول السيادة والدستورية، والحقوق والمقاومة والملكية الخاصة... إلخ.

وإذا كان جان بودان هو أعظم منظر لفكرة «السيادة»[1]، فإن الاضطرابات التي حدثت في فرنسا في عصره - تمامًا كالاضطرابات التي عاصرها هوبز في إنجلترا - جعلته يذهب إلى أن هناك حاجة ماسة إلى تركيز السلطة في دولة مركزية. ويرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يقتضي في كل دولة، وجود سلطة أو سيادة عليا غير محدودة في صلاحيتها، ودائمة في ممارستها للسلطة. ولا تعني «السيادة» عند «بودان» سلطة غير محدودة على الأشخاص والممتلكات الخاصة للمواطنين، وإنما هي تخضع لحدود يفرضها القانون الطبيعي، وقانون العرف. لكن لا القانون الطبيعي، ولا قانون العرف يمكن فرضهما على الجماعة، فالسيد الحاكم لا يقاوم، ولا يُخلع من الناحية القانونية، لأن السيادة مطلقة ولا يمكن أن تنقسم، فإما أن يكون أمير الدولة المستقلة حاكمًا مطلقًا، وإما أن يخضع لسلطة أخرى هي التي تكون «السيد» عندئذ.

(1) The Blackwell Ency. P. 2.

ولقد عرض الأسقف «بوسيه J. Bousset» المعاصر للملك لويس الرابع عشر صورة لاهوتية من مذهب السلطة المطلقة، جمع فيها عناصر تقليدية من الكتاب المقدس، وتصورات مجازية وتشريعية جديدة، وحججًا مستمدة من «توماس هوبز» وهكذا ذهب «بوسيه» إلى أن الله هو الذي يُعين الملك، ويضعه على العرش لكي يعمل على ازدهار المصلحة العامة، وكذلك لحماية المتواضعين من الرعايا[1].

وعلى الرغم من أن مصطلح مذهب السلطة المطلقة Absoutism قد تمت صياغته في إنجلترا في القرن التاسع عشر. فإن لفظ «المطلق Absolute» سبق أن نوقش مناقشات حادة في القرنين السادس عشر والسابع عشر من خلال المناقشات السياسية والقانونية للنظام الملكي المطلق. وكان سير توماس سميث Sir Thomas Smith (1513 - 1577) هو الذي استخدم كلمة «المطلق» بمعنى فيه قدح ومدح في آن معًا على ما في ذلك من مفارقة، فهو يلوم لويس الحادي عشر لأنه حول فرنسا من نظام قانوني مشروع إلى «حكومة طغيان وسلطة مطلقة». وفي الوقت نفسه يعزو «سميث» إلى البرلمان «أعظم وأعلى سلطة مطلقة في المملكة».

ولقد أدى الغموض في استخدام كلمة «المطلق» في القرن السابع عشر إلى منازعات انفجرت في النهاية في «حرب أهلية» في انجلترا بين الملك شارل والبرلمان، ووحد الكُتاب الذين أزروا البرلمان بين «السلطة المطلقة» وبين «الطغيان» مرة، و«الاستبداد الشرقي» مرة أخرى! ورفضوا تمامًا أن يكون للملك أي حق مطلق على المواطنين في طاعته.

(1) Ibid.

وذهب بعضهم إلى أن «النظام الملكي المطلق غير المحدود.. هو أسوأ أشكال الحكم»[1].

وأقوى منظرين للسلطة المطلقة في إنجلترا هما: روبرت فيلمر وتوماس هوبز.

أما «فيلمر» فهو مؤلف كتاب «الحكم الأبوي partiarcha» الشهير الذي ظهر عام 1680 (بعد وفاة مؤلفه بأكثر من عشرين عامًا) الذي يدافع فيه عن سلطة الحاكم المطلقة بردها إلى «الحق الإلهي». فالمملكة الكاملة - كما يقول - هي التي يحكم فيها الملك كل شيء حسب إرادته الخالصة، ويستحيل أن تحد قوانين العرف أو القوانين الوضعية من تلك السلطة المطلقة التي يتمتع فيها الملك «بحق الأبوة»، وهو يردها إلى أدم.

«فقد كان آدم أبًا، وملكًا، وسيدًا على أسرته، وكان الابن والمحكوم والخادم والعبد شيئًا واحدًا في البدء، وكان للأب حق التصرف في أولاده وخدمه وبيعهم، ولقد أراد الله أن تحل السلطة المطلقة في آدم، ثم يرثها الملوك من بعده. ومعنى ذلك أن البشر ليسوا أحرارًا بالطبع، بل إنهم يفتحون أعينهم على الحياة والعبودية في آن معًا!».

إلى آخر هذه النظرية العجيبة التي أفرد لها جون لوك بحثًا من «البحثين الشهيرين عن الحكومة» جعل عنوانه - «في بعض المبادئ الفاسدة عن الحكم» خصصه للرد على السير روبرت فيلمر ودحض حججه.

(1) انظر جون لوك في الحكم المدني، لاسيما فقرات من 6 إلى 11، وسوف نعود إلى عرض نظرية فلمر بالتفصيل - قارن فيما بعد الفصل الأول من الباب الرابع.

أمـا توماس هوبز فقد كتـب «التنين» محاولاً أن يبني المجتمع المسـتقر الـذي لا تطحنه الحروب الأهليـة وجعل العقد تنازلًا مـن جانب المواطنين للعاهل، يقول:

«السـيد الحاكم هو المشرع، وهو حر في أن يصدر أو لا يصدر ما يشـاء من قرارات وقوانين مادام يعتقد أنها في صالح الجماعة، وليس للإنسـان الحق في الادعـاء أنه كان ضحيـة للظلم على يد السـيد الحاكم، لأنه سـبق أن فوض هذا السيد الحاكم في إصدار ما يشـاء من قرارات. ومن ثم فسوف تكون الضحية هي نفسها صانعـة الظلم الذي لحق بهـا. وبالمثل ليس لأحـد من المواطنين معاقبة السـيد الحاكم بطريقة قانونية مشروعة لأنه سيكون في هـذه الحالة، قد عاقـب الحاكم على فعل قد خوله هو نفسـه أن يقوم به»[1].

غـير أن لفـظ الحاكـم المطلق قـد أصبح خاليًـا من المعنى السـياسي أو التطبيـق العملي في انجلترا بعد عام 1689. أما في أمريكا الشـمالية فقد كان هنـاك توحيد بين الحكم المطلق، والطغيان والاسـتبداد على نحو ما ظهر في إعلان الاستقلال في 4 يوليو 1776.

وعلى الرغم من أن هـذا المصطلح أصبح الآن في ذمة التاريخ، بمعنى أنه لم يعد أحد يناقشـه في العالم المتقدم سـوى المؤرخين، فإنـه لا يزال جديرًا

(1) المرجع السابق.
وانظر أيضا كتابنا «توماس هوبز: فيلسوف العقلانية» ص 380 وما بعدها من طبعة دار التنوير بيروت عام 1985.

بالدراسة الفاحصة في دول العالم الثالث التي تتقلب عليها أشكال مختلفة من الحكم المطلق في صور متنوعة.

سادساً: الأوتوقراطية Autocracy

تعني الحاكم الفرد الذي يجمع السلطة في يده ويمارسها على نحو تعسفي، وقد يكون هناك دستور، وقد تكون هناك قوانين تبدو في الظاهر أنها تحد سلطة الحاكم أو ترشده، غير أن الواقع أنه يقدر أن يبطلها إذا شاء، أو يحطمها بإرادتها. ومعظم المنظرين يعتقدون أن الحكم الأوتوقراطي يتطلب تركيز السلطة في يد شخص واحد، لا في جماعة أو حزب أو مؤتمر Caucus.

والواقع أن الأوتوقراطية يمكن بهذا المعنى أن تطلق على حكومات فردية متعددة ومتنوعة، حيث يتمثل الاستبداد في إطلاق سلطات الحاكم الفرد وفي استعماله إياها في بعض الأحيان، لتحقيق مآربه الشخصية.

فحكم الطغيان الذي صادفناه من قبل يمكن أن يوصف بأنه أوتوقراطي، كذلك حكم أباطرة الرومان، ولاسيما في العهد البيزنطي، كما نجد تطبيقًا للنزعة الأوتوقراطية في المعتقدات القديمة المتعلقة بالطبيعة الإلهية للحاكم أو لحق الملوك الإلهي.

بل يمكن أن توصف بها أنظمة متعارضة أتم التعارض: فحكم قيصر روسيا قبل الثورة كان حكمًا أوتوقراطيًا، وبالمثل كان حكم ستالين![1].

(1) R. Scruton: Dictionary of political Thought p. 33.

سابعاً: المستبد المستنير أو العادل

بقى أن نختم عائلة الطغيان الكريهة بمناقشة هذا المصطلح «المحبب» عند البعض، وأعني به مصطلح «المستبد العادل» أو المستنير أو الطاغية الخير أو الصالح، أو الديكتاتور العادل.. إلخ.

ولقد ظهر هذا المصطلح في القرن الماضي في الفكر السياسي الأوروبي واستخدمه في البداية المؤرخون الألمان للدلالة على نظام معين في الحكم في تاريخ أوروبا الحديث. والمفروض أنه عند مصطلح «الاستبداد المستنير - Enligh tened Despotism» بشكل عام تلتقي مفاهيم الملكية المطلقة التي كانت معروفة في أوروبا، ومفاهيم عصر التنوير، الذي يعبر عنه فلسفيًّا بكلمات خمس هي (الفرد - العقل - الطبيعة - التقدم - السعادة) ومن هذا التحالف بين الفلسفة والسلطة المطلقة تخرج سعادة الشعوب. ومن أوروبا انتقلت إلى الشرق - فيما يبدو - عدوى «المستبد العادل»، فالحل الحقيقي الذي ارتأه جمال الدين الأفغاني لمشكلات الشرق إنما هو «المستبد العادل» الذي يحكم بالشورى. فهو في العروة الوثقى يرد على القائلين إن طريق الشرق إلى القوة هو نشر المعارف بين جميع الأفراد، وإنه: «متى عمت المعارف كملت الأخلاق واتحدت الكلمة، واجتمعت القوة». ويقول ردًا على هؤلاء: «وما أبعد ما يظنون، فإن هذا العمل العظيم، إنما يقوم به سلطان قوي قاهر يحمل الأمة على ما تكره أزمانًا، حتى تذوق لذته وتجني ثمرته..»[1] وكذلك يقول

(1) «العروة الوثقى» الأول ص 66، وحول تعبير «المستبد القاهر العادل» راجع «الرد» ص 39 (نقلاً عن العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة) د. عزت قرني ص 252 - سلسلة عالم المعرفة بالكويت - عدد 30 يونيو 1980.

في كتاب الخاطرات: «لا تحيا مصر، ولا يحيا الشرق بدوله، و إماراته، إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلاً قويًا عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان»[1].

والملك المستبد المستنير يكون مستنيرًا بقدر ما يعتمد في حكمه - لا على حق الملوك الإلهي، بل على مفهوم العقد الاجتماعي، عقد تبادل المنافع بين الحكام والمحكومين. ويكاد المؤرخون يجمعون على اعتبار فردريك الثاني أو فريدريك الكبير ملك بروسيا (من 1740 إلى 1786) هو النموذج الأول للملك المستنير، إذ كان يعتبر نفسه الخادم الأول للدولة، ويتصرف وكأن عليه تقديم حساب عن عمله أمام مواطنيه، فيتسامح في الدين، ويهتم بالإصلاح القضائي، وبإصلاح التعليم، وتحسين أوضاع الفلاحين. فهو ملك مستنير من هذه الزاوية. لكنه مستبد من زاوية أخرى هي أنه ما من شخص أو هيئة لها صلاحية أو حق مراقبة أعماله. وثمة ملوك مستنيرون آخرون، ولكن بنسب أقل، من أمثال كاترين الثانية ملكة روسيا (1762 - 1796) وجوزف الثاني إمبراطور النمسا (1780 - 1790) وجوستاف الثالث ملك السويد، وشارل الثالث ملك إسبانيا.. إلخ[2]، ولقد لخص جاك شيفالييه هذه الألوان من الاستبداد والاستنارة في شكلين: أما الشكل الأول: فهو المستبد المستنير كما يمثله فردريك الثاني الذي يقول: «لقد اختار الناس من بينهم من اعتقدوه أكثر عدالة لحكمهم، وأفضل من يخدمهم كأب». ولهذا فهو لا يريد إلا خير الدولة، و إذا كان سيدًا مطلقًا، فمن أجل أن يحسن الاهتمام بمصالح الجميع[3]

(1) د. عزت قرني المرجع السابق ص 252 - 253.
(2) موسوعة السياسة، المجلد الأول ص 167.
(3) جاك شيفاليه. تاريخ الفكر السياسي ص 330، ترجمة د. علي مقلد.

ومعنى ذلك أن الملك هو رئيس العائلة أو «كبير العائلة» أو أب لشعبه. ولقد أبدى في بداية عهده على الأقل اهتمامًا كبيرًا بالأخلاق - كما يتضح من كتابه «ضد مكيافللي الذي هاجم فيه أساليب الفيلسوف الإيطالي وأفكاره[1].

لكن الواقع أن فردريك الأكبر (والتسمية لفولتير) كانت له ظروفه الخاصة. فهو بطبيعته لم يكن ميالًا إلى الصيد والفروسية، وإنما اهتم بالموسيقى والآداب، وكان هو نفسه ينظم الشعر، ويعزف على «الفلوت»، مما آثار المشكلات مع والده الذي كان يراه طريًا رخوا لن يصلح للملك، حتى إنه سجنه أكثر من مرة بل كاد أن يقتله!. إلى جانب ذلك فهناك صلته «بفولتير» والرسائل المتبادلة بينهما التي استمرت طوال اثنين وأربعين عامًا هي التي جعلت فولتير يلقبه بالملك الفيلسوف[2].

لكن ذلك كله لم يمنع هذا الملك من أن يقول: «لقد انتهيت أنا وشعبي إلى اتفاق يرضينا جميعًا، يقولون ما يشتهون، وأفعل ما اشتهي». لكن هذه الحرية لم تكن كاملة قط، فكلما ارتقى فردريك الأكبر في مدارج العظمة حظر النقد العلني لتدابيره الحربية أو مراسيمه الضرائبية، وكان ملكًا مطلق السلطة، وإن حاول أن يجعل تدابيره متسقة مع القوانين[3]. ولما مات إمبراطور النمسا جهز فردريك جيشه للعدوان على النمسا، وكتب إلى فولتير يقول:

(1) كان يقول «إن مكيافللي لم يفهم طبيعة الملك الحقة، فهو ليس السيد المطلق المتصرف فيمن يدينون لحكمه، وإنما هو أول خدامهم، وينبغي أن يكون هو الأداة لرفاهيتهم. كما أنهم الأداة لمجده» «قصة الحضارة» مجلد 37 ص 76.

(2) يشبه ول ديورانت العلاقة بينهما بالعلاقة بين أفلاطون، وديونسيوس مع الفارق طبعًا.

(3) قصة الحضارة مجلد 37 ص 78.

«إن موت الإمبراطور يغير كل أفكاري السليمة، وأظن أن الأمور تنحو في شهر يونيو نحو المدافع والبارود، والجنود والخنادق، بدلًا من الممثلات والمراقص والمسارح، بحيث أراني مضطرًا إلى إلغاء الاتفاق الذي كنا على وشك إبرامه»[1].

ويقول فردريك لأحد مستشاريه مبررًا العدوان:

«حل لي هذه المسألة: إذا أتيحت لإنسان ميزة فهل ينتفع بها أو لا ينتفع؟ إنني مستعد بجيشي وبكل شيء آخر. فإذا لم أستعمله الآن كنت أملك في يدي أداة عديمة الجدوى رغم قوتها. وإذا استعملت جيشي قيل إنني أديت مهارة استغلال التفوق المتاح لي على جارتي»[2].

وهكذا يبرر الملك «العادل» عدوانه على جارته بأنه يملك جيشًا قويًا كان قوامه مائة ألف رجل! وعندما اعترض مستشاره بقوله: «لكن هذا العمل سيعتبر عملاً غير أخلاقي» رد فردريك «ومتى كانت الفضيلة معوقًا للملوك؟»[3].

أما في الداخل فقد كان فردريك يرى «أن الإنسان بطبيعته شرير» وكان يقول لمفتش التعليم:

«إنك لا تعرف هذا النوع الإنساني اللعين الذي تحركه أنانية خالصة، ويجري وراء مصالحه إن لم يكبحه الخوف من الشرطة»!!.

(1) المرجع السابق ص 80.
(2) المرجع نفسه ص 84.
(3) ول ديورانت قصة الحضارة مجلد 37 ص 82.

ويقول ديورانت إنه كان يستطيع أن يناقش الفلسفة مع مساعديه وهو «يرقب في هدوء جنوده وهم يعانون آلام الجلد» وكان له لسان لاذع يجرح أصدقاءه أحيانًا وانتهى الأمر بأن سجن فولتير نفسه، كما فعل ديونسيوس مع أفلاطون[1].

والواقع أننا لا نريد أن نناقش هذا الموضوع المهم من زاوية شخصية فلان أو علان، وإنما علينا أن نناقش الفكرة نفسها.

وإذا بدأنا بمصطلح «الطاغية الصالح أو الخير» فأظن أن علينا رفضه منذ البداية، فإذا كانت هناك فكرة واحدة في النظرية السياسية لا خلاف عليها. فهي أن الطغيان هو أسوأ أنواع الحكم وأكثرها فسادًا، لأنه نظام يستخدم السلطة استخدامًا فاسدًا، كما يسيء استخدام العنف ضد الموجودات البشرية التي تخضع له..[2]، ولقد لاحظ أرسطو بحق أنه «لا يوجد رجل حر قادر على تحمل مثل هذا الضرب من الحكم، إذا كان في استطاعته أن يهرب منه!»[3]، فالإنسان الحر لا يتحمل مثل هذه الأشكال التعسفية من الحكم إلا مرغمًا، أعني إذا سدت أمامه كل أبواب الانعتاق من هذه الحكومات، ولهذا فإن عبارة أرسطو تعبر بدقة عن أولئك الذين يعشقون الحرية، ويمقتون العبودية، وينظرون إلى الطغيان على أنه تدمير للإنسان، لأنه يحيل البشر إلى عظام نخرة.

ولهذا فإنه يندر جدًّا أن يذكر الطغيان بطريقة فيها مدح، إذا ما كان

(1) المرجع نفسه ص 93 - 95.

(2) The Great Ideas: A Syntopicon Vol, 3p. 939.

(3) Aristole: politics: 1995 - A (The complete Works, Vol. 2 p. 2055).

يمكـن أن يذكر على هذا النحو على الإطلاق. وهكـذا تبدو عبارة «الطاغية الصالح» أو «الطاغية الخير» بالغة الغرابة! والشيء نفسه بالنسبة «للمستبد العـادل»! الواقـع أنها تناقض في الألفـاظ. فإذا كانت كلمـة «الطاغية» أو «المسـتبد» تعني - لاسـيما في المصطلـح الحديث - الحاكم الظـالم أو الحاكم الجائر القـاسي[1]، و إذا كان الطغـاة في نظر البعض وحوشًـا بشرية ظهرت في التاريـخ، وحكمت شـعوبها بالحديد والنـار[2]، و إذا كان البعض الآخر يذهـب إلى أنهـم أمـراض أو «انحرافـات» أو أوبئة، على حـد تعبير الفقيه الفرنـسي موريس دوفرجيه[3]، فكيف يمكن أن يوصف المسـتبد بأنه عادل أو الطاغية بأنه صالح أو الديكتاتور بأنه خير أو مستنير.. إلخ؟!. الواقع أن هذه تعبيرات أقرب إلى تعبـير «الدائرة المربعة»[4]. لأنه إذا كان من صفات المستبد أن يكون ظالمًا جبارًا كما يقول الكواكبي بحق[5]، فكيف يمكن في حكـم العقل أن يكون المسـتبد عادلًا؟! وكيف يمكن أن يكون «مسـتنيرًا» من يـرضى أن تكون رعيته كالأغنام؟! «فالمسـتبد يرغـب أن تكون رعيته كالغنم دورًا وطاعة، وكالكلاب تذللًا وتملقًا..» [6] لاشك أن الاستبداد يهدم إنسانية الإنسـان، والطغيان يحيل البشر إلى عبيد، و إذا تحول الناس إلى عبيد أو حيوانات فقدوا قيمهم، فلا إخلاص، ولا أمانة ولا صدق، ولا شـجاعة...

(1) Encyclopedia Britannica Vol. 10p. 222.

(2) M. Latey: Thyranny p. 16.

(3) موريس دوفرجيه «في الدكتاتورية» ص 36 ترجمة د. هشام متولي - منشورات عويدات بيروت - 1989.

(4) The Great Ideas: A Syntopicon Vol. 3p. 940.

(5) عبد الرحمن الكواكبي: «طبائع الاستبداد» ص 337.

(6) The Great Ideas, Vol. 3p. 949.

إلـخ. بل كذب، ونفاق، وتملق ورياء، وتذلل ومداهنة.. ومحاولة للوصول إلى الأغراض من أحط السبل!، وهكذا يتحول المجتمع في عهد الطغيان إلى عيون وجواسـيس يراقب بعضها بعضًا، ويرشد بعضها عن بعض، وليس بخاف ما نراه من أخ يرشد عن أخيه، وجار يكتب تقارير عن جاره، ومرؤوس يكتب زيفًا عن رئيسـه.. إلخ. ونحن نعرف أن الطغاة، و«المسـتبدين» كانوا طوال التاريـخ موضوعًـا للكراهية والخوف، ولم يكونوا أبـدًا موضوعًا للحب أو الإعجاب، وهم في عرف المفكرين السياسـيين، قدماء ومحدثين على السواء، بدائيون من الناحية السياسية[1]. ومهما أنجز الطاغية من أعمال، ومهما أقام من بناء ورقي جميل في ظاهره، فلا قيمة لأعماله، إذ يكفيه أنه دمر الإنسان: ومـاذا أفادت أعمال هتلر وموسـوليني؟! وماذا كانت النتيجة سـوى خراب الدولتـين؟ ولولا أن إيطاليا أفاقت مبكرًا مـن غيبوبتها لأصبحت دولة محتلة من أربع دول كما أصبحت ألمانيا بعد هتلر.

ويجدر بنا أن نتساءل، من الناحية الفلسفية الخالصة: أيجوز لمستبد، بالغًا ما بلغ عدله واستنارته، أن يفرض على الآخرين آراءه وأفكاره بدعوى أنها في صالحهـم؟!. وبعبارة أخرى، أيجوز لنا أن نفـرض على فرد ما أداء عمل معين أو الامتنـاع عـن عمل آخر بحجة أن هذا الأداء أو هـذا الامتناع لصالحه؟! ألسـنا نعامل الناس في هذه الحالة على أنهم قُصر لم يبلغوا سـن الرشـد بعد؟. لقد طرح جون استيوارت مل (1806 - 1873) هذه الأسـئلة في بحثه «عن الحرية»، وأجاب عنها بالنفي القاطع:

«لا يجـوز إجبار الفرد على أداء عمل ما أو الامتناع عن عمل آخر

(1) The Great Ideas, Vol. 3p. 940.

بدعـوى أن هذا الأداء أو الامتناع يحافظ على مصلحته، أو يجلب له نفعًا، أو يعود عليه بالخير والسـعادة، بـل حتى لو كان ذلك في نظر الناس جميعًا هو عين الصواب وصميم الحق[1]».

بل إن الإيمان نفسه لا يجوز فرضه على الناس و إجبارهم عليه: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ..؟!﴾ [يونس: 99]. و يرى «مل» أن الأفكار التـي يتصـور البعض أنهـا في صالح المجتمـع عليهم بطرحهـا للنقاش، لكن «صحتهـا» أو صلاحيتها في نظرهـم لا تبرر إكراه الآخريـن على الأخذ بها إن هـم أصروا على رفضها، فلو توصل حاكـم إلى أفكار متقدمة ورائعة فإن ذلك لا يبرر له فرضها على الناس بالقوة (وهذا هو معنى الاسـتبداد) بل عليه أن يعرضهـا عليهم وأن يقنعهـم بها» لأن القهر والجـبر والإكراه من جانب السـلطة أو تدخلها في سـلوك الفرد، أمر غير جائز على الإطلاق، فيما يرى «مـل»، إلا في حالـة واحدة فقط هي إذا كان تصرف هذا الفرد فيه مسـاس بالغير أو إلحاق للأذى بالآخرين[2]. ولا يفوت «مل» أن يذكرنا أن هذا المبدأ إنمـا يراد تطبيقه على البالغين الراشـدين دون الأطفـال والمراهقين الذين لم يبلغوا سـن الرشـد، لأن من «يحتاج إلى عناية الغير وحمايته خليق بأن نحميه من أن يؤذي نفسه بنفسه»[3].

(1) J. S. Mill: Utilitarianism p. 73 في ترجمتنا العربية: «أسس الليبرالية السياسية» ص 130.

(2) Ibid J وقارن أيضًا الفصل الأول في الباب الرابع حيث نعرض لهذا الموضوع في شيء من التفصيل في ترجمتنا «أسس الليبرالية السياسية» ص 207 وما بعدها - مكتبة مدبولي - بالقاهرة 1996.

(3) Ibid.

ومـن ناحية أخـرى فإنه لمـا كان الطغاة وحوشًـا آدميـة، كما وصفهم البعـض بحـق[1]، يدمـرون الإنسـان ولا يتركون أثـرًا صالحًـا، فقد ظهرت مشـكلة منذ العهود القديمة وهي «جواز اغتيالهـم»، وظهر مصطلح خاص بذلك هو «اغتيال الطاغية Tyrannicde» نادت به بعض النظريات الإغريقية والرومانية كرد فعل على سوء استعمال الطغاة لسلطتهم.

والمصطلح بذاته يدل على عملية اغتيال الطاغية أو الحاكم المسـتبد على يـد مواطن ما دون أن تكون هناك إجراءات أو أصول محددة ومعينة لتنفيذ هذه العملية. وقد يدل هذا المصطلح أحيانًا على قاتل الطاغية فحسب[2].

ولقد ظهر التسـاؤل حـول اغتيال الطاغيـة في التاريخ اليونـاني القديم كنتيجة نهائية لما عانته أثينا من هذا الشكل السياسي الذي كانت عليه بعض دولة المدينـة في اليونان. وقد اعتبر في بعض الأحيان ضرورة أو واجبًا - ليس وطنيًّا فقط - بل إلهيًا أيضًا. ففي أثينا ورث «هيباس Hippias» و«هيباركوس - Hippaar Chus» ابنا بيزاستراتوس Pesistratus طاغية أثينا الشهير الحكم من بعده، وشعر الأثينيون أن الطغيان حرمهم من الحرية، فدبر أرستوجيتون Aristogetion» وصديقـه الفتـى «Harmodius» مؤامـرة لاغتيالهما، وقتل هيباركوس بالفعل، لكن هيباس أفلت منهما، ودبر قتلهما، فأصبحا شهيدين من شـهداء الحرية[3]. وكتب كبار فلاسـفة الإغريق (زينوفون وأفلاطون، وأرسـطو) في تبرير اغتيـال الطاغية، أما ديموسـتين Demosthenes (384 -

(1) M. Latey: op. Cit.

(2) موسوعة السياسة - المجلد الأول - ص 217.

(3) A Andrewes: The Greak Tyrants p. 101. وقارن أرسطو في كتابه «السياسة» 1267 - أ» حيث يشير إلى ضروب الشرف التي أسبغها الأثينيون عليهما.

322 ق.م) أعظم خطباء اليونان فقد جعل من اغتيال الطاغية عملاً بطوليًا يحمل كل معاني التفاني والديمقراطية. وفي روما كان هناك قانون مقدس يجيز لأي مواطن قتل الطاغية.

ولقد نوقشت مشكلة جواز اغتيال الطاغية كثيرًا طوال العصور الوسطى، كما نوقشت أيضًا خلال القرن السادس عشر. فعلى الرغم من أن قتل الطاغية يتعارض مع الوصية الثانية «لا تقتل»، فإن النزاعات التي كانت قائمة في القرن الثاني عشر بين الكنيسة والأمبراطورية الجرمانية، أجازت ذلك لصالح الكنيسة على اعتبار أن الطاغية «هرطيق»! أما يوحنا السالسبوري John of Salisbury (توفى 180م) الذي فرق بين المستبد المغتصب - أي المستبد الذي يستولي على السلطة بالقوة، والمستبد الشرعي الذي يحكم ضد مصلحة المجتمع ولمصلحته فقط، فقد أجاز اغتيال المستبد في الحالتين، وهو أول من دافع بصراحة عن مبدأ قتل الحاكم المستبد: «إن من يغتصب السيف خليق أن يموت به»[1] أما القديس توما الأكويني Thpmas Aquinas (1225 - 1275) فقد أعلن عدم جواز اغتيال المستبد، لأن العقوبة الفردية ضد المستبد عمل غير شرعي، فالسلطة الإلهية وحدها هي التي تعلو عليه، وهي وحدها التي يمكنها أن تعاقبه، فعلى المواطن طاعة الحاكم بغض النظر عن طغيانه، اعتمادًا على تلك التفرقة الغريبة بين خضوع الجسد وخضوع الروح[2].

وإذا كان من حق الشعب اختيار الحاكم فمن حقه أيضًا أن يثور عليه

(1) جورج سباين «تطور الفكر السياسي» ص 349 من الكتاب الثاني ترجمة حسن جلال العروسي.

(2) D. A. Zoll: Reason and Rebellion p. 94.

باسم المجتمع ككل، وأن يخلعه من منصبه وبالقوة إن اقتضى الأمر. وقادت الملكية المطلقة الفقهاء والمشرعين للوقوف في وجه اللاهوتيين الذين ينادون بجواز اغتيال المستبد، وتبنت نظرية حول الاستبداد واغتيال المستبد، لا تنطبق إلا على المستبد المغتصب فقط أي عدو السلطة الملكية المطلقة، وليس الملك الشرعي غير العادل[1]. ثم عادت نظريات القديس توما الإكويني إلى الظهور مع بعض التعديلات والتبريرات المأخوذة من العهد القديم أثناء الحروب الدينية في أوروبا، واستند إلى هذه النظريات بشكل خاص الرهبان الدومينكان أو اليسوعيون في صراعهم ضد الملكية المطلقة.

أما في العالم الإسلامي فقد انقسم العلماء فيما بينهم إلى فريقين: الأول يرى وجوب الصبر والنصح والتقويم للخليفة الظالم أو الذي صار مستحقًا للعزل. والثاني يرى وجوب الخروج عليه بالقوة واستبدال غيره به[2].

واعتمد كل فريق على تأويل مجموعة من الأحاديث الشريفة: «إنه سيكون هناك هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائنًا من كان». واستخدم الأمويون هذا الحديث في تبرير مقتل الحسين مؤولين عبارة «كائنًا من كان» على أنها إشارة إلى مكانة الحسين. وسوف نكتفي هنا بمثالين أحدهما قديم والآخر حديث:

فقد ذهب ابن كثير مثلاً إلى أن يزيد بن معاوية كان «إمامًا فاسقًا»، لكنه يقول مع ذلك إن:

(1) Ibid.

(2) المرحوم الشيخ محمد الخضري في «تاريخ الأمم الإسلامية» جـ 1 ص 517 (نقلاً عن محمد يوسف موسى «نظام الحكم في الإسلام» ص 160.

«الإمام إذا فسق لا يُعزل بمجرد فسقه على أصح قولي العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من إثارة الفتنة، ووقع الهرج، وسفك الدماء الحرام ونهب الأموال، وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن، وغير ذلك مما كل واحدة فيها من الفساد أضعاف فسقه. كما جرى مما تقدم إلى يومنا هذا..»[1].

ويؤكد ابن كثير أن يزيد عندما جاءته «أنباء الحرة»، فرح بذلك فرحًا شديدًا فإنه كان يرى أنه الإمام، وقد خرجوا عن طاعته فله قتالهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ولزوم الجماعة. ثم يعقب بذكر الحديث النبوي السابق[2]. كما ذهب علماء معاصرون إلى أن «الحسين أخطأ خطأ عظيماً في خروجه الذي جر على الأمة وبال الفرقة والاختلاف.. إلخ»[3]. فقد يكون الإمام عادلًا، وقد يكون غير عادل، وليس لنا إزالته حتى و إن كان فاسقًا، وهكذا أنكروا الخروج على السلطان[4]. وذهب فريق آخر إلى أن «السمع والطاعة» للسلطة الزمنية له حدود، واعتمدوا أيضًا على مجموعة من الأحاديث: «لا طاعة في معصية، و إنما الطاعة في المعروف»، «ولا طاعة لمن لم يطع الله»، و«أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر».

وهناك رأي «وسط» يرى أنه إذا ما وقف الحاكم موقفًا يعتبر « كفرًا بواحًا»، الأمر الذي يستوجب نزع السلطة من يده و إسقاطه، إن ذلك

(1) ابن كثير «البداية والنهاية» ص 226 من الجزء الثامن (المجلد الرابع من طبعة دار الكتب العلمية بيروت).
(2) المرجع نفسه ص 227.
(3) محمد يوسف موسى - المرجع السابق ص 154.
(4) المرجع السابق ص 162.

ينبغي ألا يتم عن طريق ثورة مسلحة من جانب أقلية من المجتمع، لأن رسول الله ﷺ قد حذرنا من اللجوء لهذه الوسيلة فقال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وقال: «من سل علينا السيف فليس منا». ويتضح من ذلك أن الرسول قد أمر المسلمين بأن يرفضوا تنفيذ أوامر الحكومة التي تتنافى مع نصوص الشريعة، وإذا أرادوا أن يخلعوا الحكومة إذا بلغ عملها درجة الكفر. فإن مثل هذا الحكم لا يمكن أن يصدر إلا عن المجتمع كله أو من ممثليه الشرعيين..»[1] أي أن هذا الرأي الوسط ينادي «بالمقاومة السلبية»، والاكتفاء بالامتناع عن تنفيذ أوامر الحاكم الجائر إن تنافت مع نصوص الشريعة إلى أن تجتمع الأمة على رأي.

(1) المرجع نفسه ص 164 - 165.